حول مشروع دليل المصطلحات العربيّة الموحّدة في العلوم الإداريّة

الدكتور مصطفى البارودي

شرفنى « المكتب الدائم لتنسيق التعريب فى العالم العربى » بالرباط بمهمة علمية سامية حيث عرض على المشروع الذى اعدته « المنظمة العربية للعلوم الادارية التابعة لجامعة الدول العربية » كدليل للمصطلحات العربية فى العلوم الادارية ، لعلى بعد الاطلاع عليه استطيع ان اضع المقابل الفرنسى لكل مصطلح ورد فى هذا المشروع الذى حرص واضعوه على ان ينطلقوا من التعابير الانكليزية وحدها فيضعوا مقابلها باللغة العربية .

وما ان تصفحت مشروع الدليل هذا حتى تأكدت ان مثل هذه المهمة لا تتحقق الا على يد عدد من الاعلام المتخصصين يجتمعون لهذه الغاية . ويكون جلهم من الذين جمعوا فى تكوينهم العلمى بين الثقافتين الفرنسية والانكليزية . فضلا عن تضلعهم باللغة العربية ، ويحسن أن يكون فيهم اكبر عدد ممكن من اساتذة الحقوق الادارية فى مختلف كليات الحقوق فى العالم العربى ! وفى سبيل دعم الدعوة الصادقة اقدم هنا هذه الدراسة السريعة للمشروع الذى اثار عندى كوامن الذكريات وجدد الآمال بتوحيد سليم ، على الصعيد العلمى والادارى للتعابير المتداولة ، على اقل تقدير ! ..

والحقيقة ان مشروع الدليل هذا قد ايد انطباعى الاول عن « المنظمة العربية للعلوم الادارية » التى اشرفت على اخراجه ، فلقد كان وافانى — فى النصف الاول من عام 1971 — الصديق المرحوم الاستاذ عبد الرحمن بن عبد النبى بكثير من منشورات المنظمة لما كان مديرا للمدرسة الادارية المغربية فزار القاهرة فى مؤتمر للعلوم الادارية وعاد يحمل تلك الدراسات التى صدرت عن المنظمة ، وقد قلت له — رحمه الله — لما تذاكرت معه فى وضع « المنظمة العربية للعلوم الادارية » فى ضوء القائمة الكاملة لما صدر عنها : « كأنى بهذه المنظمة تنسى ان اكثر العالم العربى

يستقى الحقوق والعلوم الادارية عن اصل فرنسى ، فلماذا تطبع المنظمة نفسها بطابع موسوم بالاخذ عن الاصل الانكليزى وحده ؟ » .

ولو رجعنا الى اصل انشاء هذه المنظمة ، لوجدنا ان من بين الحوافز الى انشائها ما كان اقترحه الاساتذة العرب فى الحقوق الادارية المشاركون فى اعمال المؤتمر الدولى العاشر للعلوم الادارية المنعقد فى مدريد فى ايلول — سبتمبر 196 ، وهم الاستاذ الكبير الدكتور محمد فؤاد مهنا ، والاستاذ المرحوم الدكتور توفيق شحاتة ، وكاتب هذه السطور ، حيث اقترحنا فى رسالة خطية الى جامعة الدول العربية تأسيس منظمة عربية للعلوم الادارية ! ..

وقد لقى الاقتراح قبولا حسنا ، ودعيت من قبل جامعة الدول العربية بالتوافق مع الحكومة السورية للحضور الى القاهرة فى شهر ايار — مايو 1957 للمذاكرة فى عقد اول مؤتمر عربى للعلوم الادارية فى دمشق للنظر فى شؤون كثيرة من بينها تأسيس المنظمة .

وانعقد المؤتمر فعلا فى دمشق فى تشرين الثانى — نوفمبر 1957 ، وتلاه مؤتمر ثان فى الرباط فى كانون الثانى — يناير 1960 ، وتم فى المؤتمرين وضع اسس احداث المنظمة ، وكان بين الذين قرروا ذلك كبار المتخصصين فى العالم العربى فى الحقوق والعلوم الادارية ، ممن يغلب على تكوينهم العلمى الاخذ عن المدرسة الفرنسية فى الحقوق الادارية ، مع معرفة بمعالم العلوم الادارية فى العالم الانكلوساكسونى ، ويقينى انه لم يخطر على بال احد منهم وقتئذ ان المنظمة ، اما رأت النور ، ستولى وجهها شطر العالم الانكلوساكسونى وحده ، فتقتصر على مسائل ادارية مستقاة عن ذلك الاصل الذى لا يأخذ عنه الا عدد قليل من دول العالم العربى سواء من حيث الرقعة ام من حيث السكان ! .

فلقد اخذت عن الاصل الفرنسى دول المغرب العربى الكبير (باستثناء ليبيا) واعنى المغرب والجزائر وتونس ، وكانت الدولة الوحيدة العربية من دول افريقيا التى قد يصدق فيها انها استقت عن الاصل الانكليزى وحده دولة السودان ، فى حين جمعت مصر بين المصدرين الفرنسى والبريطانى ، حتى غلبت على حقوقها الادارية القواعد ذات الورد الفرنسى بعد احداث مجلس الدولة كقضاء ادارى مستقل فيها ، واعتقد ان ليبيا تأخذ عن المصدرين معا ايضا بحكم صلاتها الوثيقة لدى استقلالها عام 1951 ، وهنالك فى آسيا : سورية ولبنان الفنيتان جد الغنى بتجارب التعريب اخذا عن المصدر الفرنسى وحده تقريبا ، بسبب الانتداب الفرنسى عليهما ، وحتى العراق والاردن اخذتا بشىء من قواعد الحقوق الادارية على الطريقة الفرنسية مع اتصالهما الوثيق بالانتداب البريطانى فى الاصل ، فى حين غلب الاصل الريطانى وحده كمنهل للعلوم الادارية فى فلسطين وفى دول الخليج العربى ..

ان دولا عربية تبلغ من الشأن ما يبلغه هذا العدد الذى سقناه منها ، وهى تأخذ عن اصل فرنسى ، جديرة بأن تلقى اكبر العناية فى مهمة تنسيق التعريب وتوحيد المصطلحات فيما بينها ولكم كانت « المنظمة العربية للعلوم الادارية » تكون اكثر توفيقا فى عملها ، وهى قائمة فى مصر نفسها لو انها استفادت من كفاءة امثال الدكتور محمد فؤاد مهنا ، والدكتور عثمان خليل عثمان ، والدكتور سليمان الطماوى ، ومن كثيرين غيرهم سواء فى كليات الحقوق ومعاهد العلوم الادارية ، ام بقية المتخصصين من كبار رجال الدولة فى الاجهزة الادارية فى مصر نفسها وفى غيرها ، ممن يحيطون احاطة علمية واسعة عربية فرنسية انكليزية ، بالحقوق والعلوم الادارية ، ولو شارك بعض هؤلاء فى وضع الدليل لكان خرج على غير الصورة التى نشرته عليها « المنظمة العربية للعلوم الادارية » ..

ولعل حجتنا الكبرى هنا ، وجوهر بحثنا فى صدد الدليل للمصطلحات العربية الموحدة ، ان احدا من المتخصصين بعمق فى الحقوق والعلوم الادارية لا يخفى عليه التباين الكبير بين الاصل الفرنسى والاصل الانكلوساكسونى ، فالحقوق الادارية الفرنسية ولدت بالاجتهاد للتبرؤ من قواعد الحقوق الخاصة على صعيد عمل الادارة العامة ، فى حين بقيت اكثر قواعد الحقوق الادارية الانكلوساكسونية تتسم بطابع الحقوق الخاصة .

ليس صحيحا اذن ، ان ينطلق « مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة فى العلوم الادارية » من

نقطة انطلاق انكليزية محضة ، وكاننا نقدم التعريب ومصطلحاته الى العالم الانكلوساكسوني نفسه ، وليس الى دولنا العربية ، وبخاصة اذا ما وجدنا في الدليل تعابير لا نحتاجها اصلا في الحياة الادارية للدول العربية ، ونحن احوج ما نكون في العالم العربي الى توحيد التعابير على اقل تقدير ، على الصعيد العلمي الجامعي والصعيد الاداري لاجهزة الدول العربية ، حيث نجد تعابير متباينة او متعددة ، لا بد من توجيدها ولو بالالزام ..

وهنا اعرض على سبيل المثال بعض تعابير عجيبة في مشروع الدليل لا احسب اننا نتعرض لها في الواقع العملي او في التدريس العلمي كمثل التعبير رقم 1 « الملكية الغيابية » Apsent ownership

او تعابير غريبة نصها العربي المقترح كمثل التعبير رقم 1340 « مصرفة الانفاق » Expensing او تعابير خاطئة في صيغتها العربية المقترحة للتوحيد بالنسبة للمقصود الانكليزي كمثل التعبير الذي تكرر في الارقام 1429 — 1430 — 1432 ومثاله في التعبير رقم 1432 « انحراف قيمة المبيعات »
Sales value variance

واني لاكتفي بهذه الامثلة على قلتها ، كي اقف عند كلمة « انحراف » التي نستعملها في الفقه الاداري العربي وفي القضاء الاداري استعمالا يتباين تماما مع الموضوع الذي وضعها فيه مشروع الدليل الموحد ! ..

فقد استقر هذا التعبير على انه مقابل للكلمة الفرنسية Détournement وتتضمن في معناها اساءة الاستعمال كمثل الانحراف في استعمال السلطة الادارية ، في حين ساق الدليل هذا التعبير في مجال آخر بعيد كل البعد عن القصد ، فاظن ان المقصود بكلمة Variance التي وردت بالدليل — وهي كلمة انكليزية هو « الابتعاد » او هو « الميل » اي ما يقابل بالفرنسية L'écart

وفي ختام كلمتي هذه السريعة حول « مشروع دليل المصطلحات العربية للعلوم الادارية » احرص على القول انني لست اطعن في عمل جليل كهذا العمل الذي ينم عن جهود كبيرة ، ولكنني حيث اتذكر قول الشاعر العربي .

ولم ار في عيوب الناس عيبا
كنقص القادرين على التمام

اقول ما قلت في الدليل ، واقترح لتلافي نقصه ان تنعقد لجنة من اعلام الحقوق والعلوم الادارية لدى « مكتب تنسيق التعريب » فتتولى اولا اعداد مشروع يستقي — في ضوء واقعنا العلمي والعملي — عن الاصل الفرنسي ، فيوحد تعريب المصطلحات الآخذة عنه لدى شتى الدول العربية ثم تنسق هذه اللجنة بين مشروع الدليل الجديد المقترح ، وبين مشروع الدليل الذي قدمته المنظمة العربية للعلوم الادارية على ان يعرض نتاج عمل هذه اللجنة على جميع المتخصصين في العالم العربي ليقدموا ملاحظاتهم قبل ان ينعقد منهم مؤتمر يقرر بصورة نهائية التعابير والمصطلحات الملزمة لجميع الدول العربية ! ..

والله هو الموفق الى مثل هذا الصراط المستقيم !

الرباط في 26 شباط — فبراير 1973 .

الرباط — مصطفى البارودي

*